

استراتيجية "كي الوعي"، التي صاغها موشيه بعلون، وزير دفاع ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، عبر ترهيب الفلسطينيين بالإبقاء على هذه المناطق المنكوبة دون إعمار، لتبقى في الذاكرة البصرية للأجيال الناشئة كمحفز ضغط وغضب ضد حركات المقاومة الفلسطينية باعتبارها المتسبب في ذلك، بحسب التصور الإسرائيلي.

- التحرر من الالتزامات القانونية تجاه غزة كسلطة احتلال: لا ترغب تل أبيب في التورط في أية التزامات مدنية تجاه سكان قطاع غزة إذا ما بقيت كسلطة احتلال في مرحلة ما بعد الحرب، خاصة في ظل فشلها في مخططات التهجير القسري لسكان القطاع حتى الآن، وهو ما يعكس في مرونة الموقف الإسرائيلي عبر تصريحات مسؤوليها السياسيين (باستثناء الوزراء المتطرفين في الحكومة) والأمنيين بشأن عدم الرغبة في الإدارة المدنية للقطاع، ولكن في الوقت ذاته تتشدد في موقفها بشأن عودة السلطة الفلسطينية لحكم القطاع، لعدم تكرار سيناريو 2007، ومن ثمّ يتم إزاحة السلطة عبر آلية الانتخابات أو الانقلاب على حكمها من جانب فصائل المقاومة، خاصة في ظل الضعف المتزايد للسلطة الفلسطينية الذي تعمدته تل أبيب عبر منع تحويلات أموال المقاصة عنها، وإظهارها بمظهر الفشل في إدارة الضفة الغربية أمام الشركاء الأمريكيين والأوروبيين، والأطراف الإقليمية، لتخفيف الضغط على تل أبيب للقبول بها كحل مستدام في إدارة القطاع والضفة مما يعجّب الطريق أمام إقامة دولة فلسطينية، وهو ما لا ترغبه تل أبيب.

• **الحسابات المرحلية الضيقة للائتلاف الحكومي:** ينطلق الائتلاف الحكومي الإسرائيلي المأزوم من حسابات ضيقة يراهن من خلالها غالبية أعضائه وفي مقدمتهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على مغازلة اليمين المتطرف في الشارع الإسرائيلي، من خلال المغالاة في توجهات الحكومة فيما يتعلق بإدارة الحرب والتعامل مع سيناريوهات اليوم التالي، عبر التصريح برفض عودة السلطة الفلسطينية لحكم القطاع أو إقامة دولة فلسطينية، إذ عبّر نتنياهو عن افتخاره بأنه منع إنشاء دولة فلسطينية، هذا فضلاً عن الاعتماد على منهج "التأجيل وعدم الحسم"، وهو ما بدا خلال تأجيل اجتماعات مجلس الوزراء الحربي لتناول الشكل الذي سيبدو عليه اليوم التالي للحرب بالنسبة لإسرائيل أكثر من مرة، رغم مطالبة أعضاء المجلس من خارج الائتلاف بيني غانتس وغادي إيزنكوت بمناقشة الأمر وحسمه، حيث قدم غانتس في 16 يناير 2024 رسالة عاجلة إلى رئيس الوزراء نتنياهو يطالبه فيها بالتوقف عن المماطلة في سلسلة من القرارات المتعلقة بالتخطيط للحرب المستمرة وكذلك "ليوم التالي".

وبالتالي، يراهن نتنياهو على هذا المنهج بـ"التأجيل والرفض المعلن" للأهداف التي تتأسس عليها المقترحات الدولية والإقليمية بإقامة الدولة الفلسطينية فيما بعد الحرب، من أجل ضمان تماسك ائتلافه واستمراره في المشهد السياسي أطول

محددات حاکمة

ثمة محددات حاکمة للموقف الإسرائيلي وتصوراته لقطاع غزة فيما بعد الحرب، من أبرزها ما يلي:

• **الهاجس الأمني ومعادلة ترميم الردع:** كان لأحداث 7 أكتوبر تأثير كارثي على معادلة الردع الإسرائيلية، خاصة أنه قد أعقبها نزوح للمستوطنين الإسرائيليين من مناطق غلاف غزة وكذلك البلدات الحدودية مع لبنان، والذين قُدرت أعدادهم -وفقاً للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية- بأكثر من 120 ألف إسرائيلي، وهي النسبة الأعلى في تاريخ الدولة العبرية. وتسعى تل أبيب إلى إعادة ترميم هذه المعادلة لإعادة النازحين مرة أخرى إلى المستوطنات المحاذية للقطاع، في ظل الضغط الاقتصادي الذي تسببه نفقات الإعانة التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية لهؤلاء النازحين، فضلاً عن تحمل تكاليف السكن في مناطق إيوائهم الجديدة.

وفقاً لهذه المعطيات، يتشدد الموقف الإسرائيلي في عودة الفلسطينيين إلى مناطق الشمال المحاذية لمستوطنات غلاف غزة ضمن ترتيبات اليوم التالي للحرب، وكذلك استثناء هذه المناطق من عمليات إعادة الإعمار، بهدف تأمين مناطق عازلة تضمن السيطرة الأمنية الإسرائيلية من ناحية، ومن ناحية أخرى ترمم "الردع المعنوي" في إطار

فترة ممكنة، أو على الأقل التخفيف من وطأة الضغوط الداخلية ضد أعضاء الائتلاف الذين يدركون أنهم سيكونون على موعد مع انتخابات جديدة، حيث سيقود فشلهم في إدارة الأزمة الراهنة، وعدم تحقيق انتصار في الحرب الجارية، إلى تآكل شعبيتهم المتراجعة في صفوف ناخبهم من اليمين المتطرف لصالح المعارضة، خاصة أحزاب يمين الوسط. وهو ما دفع نتياهو للحديث عن احتمالية استمرار الحرب حتى عام 2025، خاصة بعد تمرير الميزانية المعدلة لعام 2024، والتي تضمنت أموالاً تقديرية مخصصة للمشاريع المفضلة لأعضاء الكنيست والوزراء.

- **الترتيب الإقليمي كشرط مسبق لتمويل إعادة الإعمار:** تراهن واشنطن على أن يكون لهذا الترتيب تأثيره الواضح في أية سيناريوهات لليوم التالي، وهو ما اختبرته خلال الفترة الماضية عبر حركتها المكثفة لحشد الدعم السياسي والمالي بالتمويل من جانب الشركاء الإقليميين لترتيبات اليوم التالي فيما بعد الحرب، من أجل بلورة محفز للحكومة الإسرائيلية لتقديم أثمان في المقابل متعلقة بخيار حل الدولتين، وانعكس ذلك في التقارير المتواترة خلال الأيام الماضية، والتي تحدثت عن تقديم عرض لتل أبيب بأن يكون التطبيع مع المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تمويل إعادة الإعمار بالقطاع من جانب الشركاء الإقليميين في المنطقة، مقابل الموافقة على سيناريو اليوم التالي للحرب الذي يتأسس على إقامة دولة فلسطينية في كل من الضفة والقطاع، وهو ما رفضته تل أبيب. وعبر عن ذلك نتياهو في مؤتمر صحفي في 18 يناير 2024، مؤكداً رفضه إقامة دولة فلسطينية في إطار أي سيناريو لما بعد الحرب، وكان لهذا الموقف الرفض صداه في واشنطن، حيث عبّر الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي كان يتوقع على ما يبدو أن يجني مكاسب انتخابية عبر التوصل لهذا الاتفاق، في الأجل القريب، في تصريح لاف في اليوم نفسه أن التسوية في قطاع غزة لا تزال بعيدة.

- **الإبقاء على الانقسام الفلسطيني لإدارة الصراع:** يميل الاقتراب الإسرائيلي في التعامل مع الصراع مع الفلسطينيين طيلة العقود الماضية، والذي يتبناه غالبية المسؤولين السياسيين من اليمين الإسرائيلي (اليمن المتطرف - يمين الوسط) الموجودين في المشهد الحالي، إلى الإبقاء على حالة الانقسام الفلسطيني من أجل إدارة الصراع وضمان عدم وجود طرف موحد لتعقيد مسارات التسوية والحل النهائي الذي يسمح بإقامة دولة فلسطينية، وهو ما ينعكس في تصريحات المسؤولين الإسرائيليين الذين يرفضون أن تكون السلطة الفلسطينية وكذلك خيار الدولة الفلسطينية جزءاً من الحل، خاصة في ظل الهدف المعلن للحرب التي تخوضها إسرائيل بالقضاء على حركة حماس - وهو ما تفشل في تحقيقه حتى الآن - التي كان وجودها يساعد على استمرار حالة الانقسام وإدارة الصراع.

تصورات ما بعد الحرب

تقود معطيات اللحظة الراهنة التي تؤطرها محددات السياق سألفة الذكر، إلى عدد من السيناريوهات المحتملة لمدار الحركة الإسرائيلية بشأن مسألة "اليوم التالي للحرب" وفقاً لحسابات "العائد والتكلفة"، وذلك على النحو التالي:

- **تجزئة الحل في إطار مسارات تسوية منفصلة:** يميل الموقف الراهن للحكومة الإسرائيلية إلى تجزئة الحل للصراع بحيث لا يكون في إطار تسوية شاملة، وهو ما يمكنها من توليد أثمان سياسية لكل مسار تفاوضي، ويوفر لها مساحة وقت وحركة تساعد على تغيير معادلة الضعف التي عليها الآن، في ظل رهانها على احتمالية حدوث تطورات مفاجئة قد تغير المشهد لصالحها. وفي اللحظة الحالية يبدو أن تل أبيب تريد أن تحافظ على معادلة إقرار السلام الإقليمي دون أية "أثمان سياسية استراتيجية" مرتبطة بالقضية الفلسطينية في المقابل كما كان الحال قبل 7 أكتوبر، وهو النهج الذي يحبذه نتياهو في ضوء موقفه الضعيف، وحالة المساومة التي يخضع لها من جانب شركائه في الائتلاف.

قد يعزز من لجوء الحكومة الإسرائيلية لهذا السيناريو عدة مؤشرات:

1. الموقف الداخلي الضاغط واحتمالات انهيار حكومة الحرب في ظل التقارير التي تتحدث عن الانسحاب الوشيك لزعيم حزب المعسكر الوطني بيني غانتس وغادي إيرنكوت، خاصة بعد فشل محاولة تنتياهو خلال اليومين الماضيين استمالة أحزاب أخرى من المعارضة للانضمام للحكومة كبداية على غرار حزب "يش عتيد" و"يسرائيل بيتنا"، وسيكون لانسحاب غانتس تداعياته على تراجع شرعية الحكومة للاستمرار في الحرب، وفقاً للمخطط الزمني الذي أعلنه تنتياهو.
 2. الرغبة في تحقيق انتصار يرمم شرعية الائتلاف، خاصة في ظل الفشل في تحقيق انتصار عسكري ضد حركة حماس، بالإضافة إلى ضغط عامل الوقت، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال تطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية، والقبول بتعهدات الشركاء الإقليميين بتمويل إعادة الإعمار في مناطق الجنوب.
 3. ضمان فشل خيار حل الدولتين، حيث إن اقتطاع إسرائيل لشمال غزة لن يجعل خيار الدولة الفلسطينية قابلاً للتطبيق.
 4. ضمان السيطرة على موارد الطاقة للقطاع بحقول غاز "غزة مارين" الذي كانت قد أعطت تل أبيب موافقتها المبدئية على تطويره في 18 يونيو 2023.
- سيناريو اليوم التالي وفقاً للرؤية الأمريكية مع إدخال تعديلات: قد يوافق تنتياهو على قبول الرؤية الأمريكية بشأن إدارة الحكم في القطاع، بحيث تتشكل إدارة مدنية، يتولاها مجموعة من التكنوقراط من غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى شخصيات محلية مهمة من بلدات قطاع غزة وعشائره، تقوم بإدارة إدارات الحكومة المحلية العاملة تحت قيادة "رئيس الشؤون الإدارية" الفلسطيني، مع تشكيل جهاز للسلامة



بالتالي، من المرجح أن توافق تل أبيب تحت وطأة الضغط الذي تمارسه واشنطن على التوصل إلى اتفاق هدنة طويلة (قد تكون شهراً بحسب ما يتم تداوله) لوقف إطلاق النار في مقابل إطلاق الأسرى دون أن يكون ذلك جزءاً من مسار تسوية شاملة للأزمة يقود إلى وقف كامل لإطلاق النار وبدء عملية إعادة الإعمار. وفي هذه الحالة تراهن تل أبيب على استراتيجية الضغط الأقصى والانفجار من الداخل في التعامل مع حركة حماس من أجل أن تقوم بالتسليم الطوعي تحت وطأة الضغط العملي والاستنزاف لقدراتها العسكرية، على نحو يجنب إسرائيل في النهاية أية أثمان سياسية كبيرة قد تكون مضطرة لدفعها؛ إلا أن هذا المسار يتطلب وقتاً طويلاً قد لا تستوعبه عملية الضغط التي يقوم بها الشركاء الغربيون في الوقت الحالي.

- سيناريو المنطقة (ب، ج) بالصفة بمناطق القطاع: قد تقدم إسرائيل على القبول باتفاق يراعي اعتباراتها الأمنية، حيث قد تشترط اعتماد مسار تسوية مستثنى منه أجزاء واسعة من مناطق الشمال في غزة لإقامة مناطق عازلة فيها، على أن تكون هذه المنطقة مثل المنطقة (ج) بالصفة التي تخضع لإدارة مدنية وأمنية إسرائيلية، مع الاكتفاء فقط بإعادة إعمار مناطق الجنوب، على أن تكون مثل المنطقة (ب) التي تخضع لإدارة مدنية فلسطينية وسيطرة أمنية إسرائيلية، وهو ما قد يبدو أن تمهد له تل أبيب بسعيها للسيطرة على محور فيلادلفيا.

الوزراء المتطرفين في الحكومة الحالية بمبدأ عدم إعادة الإعمار قبل التهجير الكامل للفلسطينيين من مناطق الشمال.

عوائق محتملة

تشير السيناريوهات السابقة إلى جملة من التعقيدات التي قد تعيق حدوث أي منها في الأجل القريب، حيث إن عملية الخلط التي يقوم بها نتنياهو وأعضاء حكومته المتطرفون بين بقائهم السياسي وبين ما يعتبرونه في مصلحة الدولة العبرية يجعل مثل هذه الاتفاقات غير محتملة، وتعول واشنطن - في هذا الصدد - على احتمالية انهيار الائتلاف الحكومي، خاصة في ظل تصاعد الانقسام في اللحظة الراهنة بين المستوى الأمني الذي يدرك أهمية الدعم الأمريكي في ترميم معادلة الردع، والمستوى السياسي لأعضاء الائتلاف الذي يراهن على بقاءه عبر إطالة أمد الحرب واتساع نطاقها إقليمياً وفق نطاق محدود.

ويبدو أن واشنطن وكذلك الشركاء الأوروبيين أدركوا خطورة هذه الحرب واحتمالية اتساعها إلى حربٍ إقليمية شاملة تضر بمصالحهم، وبدأت عملية الضغط على الحكومة الإسرائيلية، حيث صوّت البرلمان الأوروبي بالأغلبية للمرة الأولى منذ اندلاع التصعيد على مشروع قرار لوقف إطلاق النار في غزة.

ومع اتساع الاحتجاجات الإسرائيلية المنادية بعزل نتنياهو، واستمرار الانقسام داخل الحكومة، وتصاعد احتمالات انهيار حكومة الحرب نتيجة الانسحاب الوشيك لبيني غانتس وغادي إيزنكوت، وفشل نتنياهو في إيجاد بدائل، هذا فضلاً عن الضغط الغربي من جانب الولايات المتحدة وأوروبا؛ قد يتجه الائتلاف الحكومي للدعوة إلى انتخابات جديدة، بيد أن هذا المسار سيؤجل بدوره طرح أية مسارات تسوية خاصة بإعادة الإعمار، حيث سيكون من المقرر أن يشرّ هذا الائتلاف أعمال الحكومة حتى موعد الانتخابات.

وإذا ما حدث وانهار الائتلاف وجاءت حكومة جديدة، فإنه تجدر الإشارة إلى عدم التفاؤل بشأن توجهاتها فيما يتعلق بالسيناريوهات السابقة، حيث سيغلب عليها التوجه اليميني، المسيطر حاليًا على الشارع الإسرائيلي، الذي قد يميل إلى تبني سيناريو الرؤية الأمريكية وفقاً للتعديلات المُشار إليها سلفاً واشتراط تأجيل مسألة خيار الدولة الفلسطينية، اعتماداً على مبدأ "إدارة الصراع دون الحل" لموازنة الضغط المحتمل من جانب أعضاء الائتلاف الحالي المقرر أن ينتقلوا إلى صفوف المعارضة إذا ما انهار الائتلاف.

العامّة/ إنفاذ القانون، أو قوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية وبعض الدول العربية التي أبرمت اتفاقات سلام مع إسرائيل، بحيث تتولى تل أبيب تنسيق القوة المتعددة الجنسيات، والإشراف على دخول البضائع إلى القطاع، والحفاظ على حرية العمل الأمني في القطاع حسب الحاجة الاستخباراتية والعملياتية. على أن تكون سلطة وولاية هذه الهيئات غير مشمول بها مناطق عازلة في الشمال قد تقطعها إسرائيل بمسافة 2 كم (بحسب ما يتداول) لضمان السيطرة الأمنية على المناطق المتاخمة لمستوطنات غلاف القطاع. مع اشتراط تفكيك ما تبقى من ترسانة عسكرية لحماس ورحيل قادتها خارج القطاع. كما قد تُدخل تل أبيب تعديلاً مرتبطاً بالأمن هذه التسوية تتضمن خيار قيام دولة فلسطينية، وأن ترحل هذه المسألة وفقاً للنهج الإسرائيلي المعتاد بفرض الأمر الواقع فيما بعد وإدارة الصراع دون حله.

في المقابل، قد تساعد واشنطن نتنياهو مع الأخذ في الاعتبار ضروراته السياسية (تجنب الإدانة في محاكمته المستمرة بالفساد، إرثه في الحكم) بحيث تتوسط للتفاوض مع أحزاب في المعارضة للموافقة على الانضمام في الائتلاف الحكومي لتعزيز شرعيته التي تسمح بعقد اتفاق كبير نسبياً كالذي تقترحه واشنطن، ومن أجل ضمان موافقة مجلس الوزراء الذي سيحتاج إلى أن يصوت على أية اتفاقات مقررّة، خاصة في ظل تمسك بعض